إعداد .. أ. م. د. : خالد عبدالقادر منصور التومي

التخصص العام: العلوم الإدارية، العلوم السياسية، العلاقات الدولية.
تخصص دقيق: الدراسات الإستراتيجية والأمنية "الإقليمية والدولية".

العمل : المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ليبيا.
مركز أريام الأردني للبحوث والدراسات، الأردن.

الجنسية : ليبيا.

.. ليبيا ومفاوضات موسكو ..

تحليل لبعض نقاط الاختلاف، والتي بسببها رفض أحد طرفي النزاع التوقيع على الاتفاق وقف إطلاق النار، فـ غادر الطرف الرافض دون توقيع الاتفاق، موسكو صباح اليوم الثلاثاء، بتاريخ 14 يناير 2020.

ترجمة مسودة الاتفاق الليبي المُراد توقيعه بين الأطراف الليبية المنعقد بروسيا "موسكو" ..

مسودة اتفاق للتوقيع في موسكو بين الأطراف الليبية التي يمثلها :

1. فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني،
2. قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر،
3. رئيس مجلس النواب عقيله صالح،
4. رئيس مجلس الدولة خالد المشري،
5. رئيس مجلس النواب مجموعة طرابلس الصادق الكحيلي.

برعاية روسيا وتركيا ومبادرتهما لوقف دائم لإطلاق النار.

بعد التأكيد على وحدة ليبيا وأنه لا يوجد حل عسكري للأزمة الليبية والتأكيد على مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر، اتفقت الأطراف على ما يلي :

1. التأكيد على وقف إطلاق النار الذي بدأ الساعة صفر من يوم الأحد 12 يناير.

2. لتحديد نقاط التماس بين القوات المتحاربة التي من شأنها استدامة وقف إطلاق النار مدعومة بالإجراءات اللازمة لاستقرار الوضع على الأرض وعودة الحياة الطبيعية لطرابلس والمدن الأخرى وإنهاء الاعتداءات والتهدئة المتسقة على طول خطوط المواجهة.

3. ضمان وصول كل المساعدات الإنسانية وتوزيعها على المحتاجين.

4. اختيار "5+5" كلجنة عسكرية من الطرفين كما جاء في مقترح بعثة الدعم الأممية للعمل على :

- ✓ تحديد خطوط التماس بين قوات الطرفين.
- ✓ مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار.
- ✓ ضمان استدامة وقف إطلاق النار.

5. اختيار ممثلين للمشاركة في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والحوار السياسي وفق ما جاء في برنامج بعثة الأمم المتحدة للدعم.

6. تشكيل لجنة مهمتها وضع تصور للحوار الليبي الليبي من خلال التفاوض كذلك أساليب عمل التسوية السياسية، والحلول للمشاكل الانسانية، وإعادة الانتعاش للاقتصاد الليبي.

7. تعقد المجموعات أول اجتماعاتها في موسكو يوم .....، التوقيعات ..... .

إلا أن السبب الرئيسي في عدم قبوله مضمون الاتفاقية، هو البنود التي طلبت حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً؛ إضافتها لمتن الاتفاق.

أما .. البنود التي تمت إضافتها على الاتفاقية بطلب من حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، والتي هي على النحو التالي سرده تباعاً :

1. رجوع القوة الغازية والتي تهاجم طرابلس إلى أماكنها التي خرجت منها يوم 4 أبريل.
2. هناك اشخاص مطلوبين في قوة حفتر يجب تسليمها لمحكمة الجنايات الدولية بتهمة جرائم حرب.
3. الاتفاق على تشريع حكومة الوفاق الوطني والغاء جميع الحكومات الموازية لها داخل الدولة الليبية.
4. تغيير بعض البنود في اتفاق الصخيرات والبنود التي تتغير يجب الا تمس سيادة ليبيا.
5. تمكين مذكرة الاتفاق العسكري والسياسي والاقتصادي بين دولتي ليبيا وتركيا.

هذا لأن توقيعه على البنود المضافة لمتن الاتفاق، تُعد بمثابة نهاية برنامجه، وخاصةً في الشرق الليبي،

إلا أن الأمر أختص أكثر بالنقاط المضافة من 1 إلى 3، في تشدده عدم الموافقة عليها.

ف برجوع القوات التي تحت أمرته إلى أماكنها التي خرجت منها يوم 4 أبريل، تُعد قاسمة ظهر بالنسبة له. فماذا وبماذا سيبرر لذوي الأرواح التي زهقت تحت أمرته، بوعده لهم بدخول طرابلس.

وأيضاً في تسليمه للأشخاص المطلوبين داخلياً ودولياً يعملون تحت أمرته، الأمر الذي يستدعي الانقلاب عليه من داخل قواته، وهو في عدم قدرته في حمايتهم.

كذلك الحال، في إذا أقر بتشريع حكومة الوفاق داخلياً، والإقرار بأنها الحكومة الوحيدة النافذة في كامل التراب الليبي، فبذلك سيكون هو في شخصه تحت سلطتها وأمرتها، الأمر الذي لن يقبل به، وإلا فيما أقام هذه الحرب على طرابلس، أليس من أجل السلطة.

علماً بأن هذه الخطوة التي قامت بها وأقدمت عليها حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، تُعد انتصاراً لها داخلياً، وتزكيةً لها خارجياً، والتي بدورها ستكون ورقةً رابحةً في صفها في مستقبل عملها الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي .. هذا إذا ما تم التعامل معها من قِبل مختصين يفقهون كيف تدار عجلة اللعبة الدولية الراهنة، الأمر الذي يقع مباشرةً على عاتق "السياسية الخارجية الليبية" لحكومة الوفاق الوطني.

جزيل الشكر مع عظيم الامتنان